التبيان

في توجيه ما خالف المطرد النحوي

في القرآن

دراسة نحوية قرآنية

إعداد

د. عبد اللّه أحمد أحمد طلبة

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنين - جامعة الأزهر

مقدمة

حمداً لله ، وصلاة وسلاماً على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد :

فلما وفق الله وأعان على إخراج بحثي : " التبيان في توجيه ما خالف القياس الصرفي في القرآن" ؛ تبياناً وتوجيهاً لما وقع في القرآن الكريم مما يسميه الصرفيون شاذاً ، وقدَّر سبحانه إنجاح هذا البحث ، بعد أن شرح صدور أساتذتي لأن يتقبلوه بقبول حسن ، خار الله لي[١] – بعد استخارته سبحانه، واستشارة أساتذتي – في إخراج بحث : " التبيان في توجيه ما خالف المطرد النحوي في القرآن" ؛ تبياناً وتوجيهاً لما وقع في القرآن الكريم مما يسميه النحويون شاذاً .

وقد أسميته: التبيان في توجيه ما خالف المطرد النحوي، لا القياس النحوي؛ ليشمل ما خالف المطرد قياساً، وما خالف المطرد استعمالاً .

وقد جاء هذا البحث ليؤكد أن إطلاق وصف الشذوذ على ما جاء في القرآن الكريم مفارقاً ما عليه بقية بابه في كلام العرب ، أمر لا حرج فيه ، وذلك من جهة أن القرآن نزل بلسان العرب ، ولسان العرب فيه المطرد ، وغير المطرد ، فلم يكن غريباً أن يشتمل القرآن على هذا وذاك، دون أن يمس انتظامُه غيرَ المطرد النصَّ الكريمَ في شئ ؛ لأن المراد بالشذوذ – كما بينه العلماء – مخالفة القياس ، لا مخالفة الاستعمال ، وإذا خالف

---

[١] في القاموس المحيط ، باب الراء ، فصل الخاء : " وخارَ الله لك في الأمر: جعل لك فيه الخير " .

استعمالاً عاماً ، فقد يوافق استعمالاً خاصاً اطرد في أسلوب بعينه – كما سيأتي – وهذا لا ينافي الفصاحة ، كما يقول الألوسي[١] .

ويؤكد الإمام الشاطبي ذلك فيقول : " وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحاة أن قولهم : "شاذ" ، أو "لا يقاس عليه" ، أو نحو ذلك ضعيف في نفسه ، أو غير فصيح ، وقد يقع مثل ذلك في القرآن الكريم فيشنعون عليه ، وهم أولى بالتشنيع والتجهيل والتقبيح ؛ لأن النحويين لما استقرأوا الكلام وجدوا كلام العرب على قسمين : قسم يسهل عليهم وجه القياس فيه ، ولم يعارضه معارض ؛ لشهرته في الاستعمال ، أو لكثرة نظائره ، فأعملوه بإطلاق ، علماً بأن العرب كذلك تفعل في قياسه ، وقسم لم يظهر فيه وجه القياس ، أو عارضه معارض ؛ لقلته ، وكثرة ما يخالفه، فمتى قالوا : "شاذ" ، أو "موقوف على السماع" ، أو نحو ذلك ، فمعناه أنا نتبع العرب فيما تكلمت به من غير ذلك ، ولا نقيس عليه غيره ، لا بأنه غير فصيح ، بل لأنا نعلم أنها لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه ، أي يغلب على الظن ذلك، ونرى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر في الاستعمال، هذا الذي يعنون ، لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف، حاشا لله ، كيف وهم الذين قاموا بفرض الذب عن كتاب الله عز وجل ، وعبارات الشريعة المطهرة ،وكلام نبينا محمد -ﷺ- ، فهم أشد توقيراً لكلام العرب ، وأشد احتياطاً عليه ممن يغمز عليهم ما هم برآء منه ...، وإذا كان هذا قصدهم ، وعليه مدارهم ، فهم أحق أن تنسب إليهم المعرفة

---

[١] انظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ٦/١٠

بكلام العرب ، ومراتبه في الفصاحة ، وما من ذلك المسموع قياس ، وما منه ليس بقياس ، ولا تضر العبارات إذا عرف الاصطلاح منها " [١] .

وقد أفاد الجرجاني في تعريفاته أن الشاذ على قسمين : شاذ مقبول ، وشاذ مردود ، أما الشاذ المقبول فهو الذي يجئ على خلاف القياس ، ويقبل عند الفصحاء والبلغاء ، وأما الشاذ المردود فهو الذي يجئ على خلاف القياس ، ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء[٢] .

ثم أفاد – رحمه الله – أن الشاذ يكون في كلام العرب كثيراً ، لكن بخلاف القياس[٣] .

فهذه النصوص وغيرها تدل بوضوح على أنه لا حرج في إطلاق وصف الشذوذ ، أو مخالفة القياس ، على ما جاء في القرآن الكريم على خلاف ما اطرد في كلامهم ؛ لأن عاقلاً لا يمتري – كما يقول فضيلة الإمام الشيخ محمد الخضر حسين – في أن القرآن الكريم بالغ

في الفصاحة وحسن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى[٤] .

وإنما الحرج كل الحرج في أن يبقى شئ مما جاء في القرآن الكريم على غير المطرد في لسانهم دون توجيه أو تبيان .

---

(١) نقلاً عن كتاب القياس في اللغة العربية للدكتور محمد حسن عبد العزيز صـ ٢٧٧ ، ٢٧٨ باختصار .

(٢) التعريفات صـ ١٠٩

(٣) المرجع السابق صـ ١٠٩

(٤) انظر القياس في اللغة العربية للإمام الشيخ محمد الخضر حسين صـ ٤٠ بتصرف يسير .

من أجل ذلك كان بحثي هذا "التبيان في توجيه ما خالف المطرد النحوي في القرآن" دراسة نحوية قرآنية .

وقد جاء هذا البحث في ستة مباحث ، انتظمت إحدى عشرة مسألة نحوية ، تسبق هذه المباحثَ مقدمةٌ ، وتلحقها خاتمة تشير إلى أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج .

ولم يقف اختياري لمسائل هذا البحث عند المسائل التي صُرِّحَ فيها بالشذوذ، بل تعدى ذلك ليشمل مسائل استعمل النحاة فيها وصف "القلة" وما شابهه ؛ وذلك بناء على تفسير القلة بالشذوذ عند بعضهم ، كالعلامة الصبان في حاشيته على شرح الأشموني [١] ، والعلامة الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل [٢] .

والله أسأل أن يجعل أعمالنا كلها صالحة ، وأن يجعلها لوجهه خالصة، وألا يجعل لأحد فيها شيئاً ، إنه عليم بذات الصدور .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

[١] ومن ذلك قوله – أي الصبان – معلقاً على قول ابن مالك :

وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى بل قياسه فعل: " قوله: " وهو (أي صوغ "فاعل) قليل ، أي شاذ " . [انظر حاشية الصبان ٣١٣/٢] .

ومن ذلك أيضاً قوله في شرح قول الأشموني : " وأما إبدال الهمزة من الهاء والعين فقليل " : قوله : (فقليل) أي شاذ " . [انظر حاشية الصبان٢٩٦/٤].

[٢] ومن ذلك قوله – أي الخضري – في بناء "فُعَل" – بضم ففتح – : " فجمعه على "أفعال" قليل كما مثله الشارح ، أي شاذ " .[انظر حاشية الخضري١٥٥/٢].

المبحث الأول

الشذوذ في باب النواسخ

وفيه ثلاث مسائل :

المسألة الأولى : مجيء اسم كان نكرة، وخبرها معرفة شذوذاً

المسألة الثانية : إعمال "ما" النافية، على خلاف القياس

المسألة الثالثة : إعمال "إن" مخففة شذوذاً

المسألة الأولى

مجيء اسم "كان" نكرة وخبرها معرفة شذوذاً

المطرد في كلام العرب أن يكون اسم كان معرفة ، وخبرها نكرة ، نحو: (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا)[١] ، **قال ابن يعيش** : " باب (كان) ، القياس فيه أن يكون اسمها معرفة والخبر نكرة [٢] ... " [٣] .

أما أن يكون اسمها نكرة وخبرها معرفة ، فهذا كما يقول ابن السراج : " قلب ما وضع عليه الكلام " [٤] .

وصرح ابن عطية بأنه لا يجئ إلا شاذاً [٥] .

وذهب ابن مالك إلى جواز ذلك في الاختيار فقال في التسهيل :

---

(١) الأحزاب /٧٣

(٢) علة ذلك كما يقول النحاة أن المبتدأ محكوم عليه ، فلابد من تعيينه أو تخصيصه بمسوغ ؛ لأن الحكم على المجهول المطلق لا يفيد ؛ لتحيُّر السامع فيه ، فينفر عن الإصغاء لحكمه المذكور بعده ... أما الخبر فهو محكوم به كالفعل ، لا عليه ، ولذلك كان أصله التنكير ، وكان حقه ألا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل ، لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنهما ، جردناه عما يطرأ ويحتاج لعلامة ، وهو التعريف . [انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٩٧/١ باختصار ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٨١٨/٢ ، ٨١٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢٨٤/١] .

(٣) شرح المفصل ٩٥/٧ ، وانظر شرح ألفية ابن معط ٨٧٨/٢

(٤) الأصول في النحو ٦٧/١

(٥) المحرر الوجيز ٥/٩

" وقد يخبر هنا ... بمعرفة عن نكرة اختيارا "[١].

ولكنه لم يختلف في أن الأَوْلَى جعل المعرفة اسماً ، والنكرة خبراً ، كما أشار إلى ذلك الرضي[٢] .

ومن مجئ اسم "كان" نكرة وخبرها معرفة في كلامهم قول حسان بن ثابت :

كأن سلافة من بيت رأسٍ يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ[٣]

حيث جعل اسم كان "عسل" وهو نكرة ، وجعل "مزاجها" الخبر وهو معرفة[٤].

---

(١) انظر تسهيل الفوائد صـ ٥٤ باختصار .

(٢) انظر شرح الكافية ٢٠٧/٤

(٣) البيت في ديوانه بلفظ : كأن سبيئة من بيت رأسٍ . [انظر الديوان ص٨] .

والسبيئة : الخمر ، سميت بذلك ؛ لأنها تستبأ ، أي تشترى ؛ لتشرب ، ولا يقال ذلك إلا في الخمر ، والاسم : السِّبَاء ، والسَّبَّاء : الخمَّار ، كما أفاد ذلك الجوهري في الصحاح ، باب الهمزة ، فصل السين .

وقيل إن الرأس هنا بمعنى الرئيس ، أي من بيت رئيس ، وقد استحسن هذا ؛ لأن الرؤساء إنما تشرب الخمر ممزوجة ، وإنما اشترط أن يمزجها ؛ لأنها خمرة شامية صليبة ، فإن لم تُمزج قتلت شاربها ، وخصَّ العسل والماء ؛ لأن العسل أحلى ما يخالطها ، وأنه يذهب بمرارتها ، وأما الماء فيبردها ويلينها ، وإنما يشربها الرؤساء والملوك ممزوجة ؛ كراهية أن تخرجهم عن عقولهم . [انظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣٥٠/٦ ، الشاهد رقم ٦٩٢] .

(٤) انظر الأصول في النحو ٦٧/١

ومن ذلك قول الشاعر[١] :

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا

حيث رفع موقفاً وهو نكرة ، ونصب الوداع وهو معرفة [٢] .

ومما جاء من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية)[٣] ، في قراءة من قرأ بنصب (صلاتهم) ، خبراً لـ "كان" (وهو معرفة) ، ورَفْعِ (مكاء وتصدية)[٤] ، اسماً لـ "كان" (وهو نكرة) ، وذلك على خلاف القياس .

وقد وُجِّهَ تنكير اسم كان في هذه القراءة بأمرين :

الأمر الأول : أنه اسم جنس ، ولا فرق بين تعريف الجنس وتنكيره ؛ لأنه ليس لأجزائه لفظ يخصه ، بل يعبر عنه بلفظ الجنس .

الأمر الثاني : أن اسم "كان" في القراءة نُكِّر مع النفي ، ويجوز مع النفي ما لا يجوز مع الإيجاب .

وفي بيان ذلك يقول ابن جني : " اعلم أن نكرة اسم الجنس تفيد مفاد معرفته ، ألا ترى أنك تقول : "خرجت فإذا أسد بالباب" ، فتجد معناه معنى قولك : خرجت فإذا الأسد بالباب ، لا فرق بينهما؟ ، وذلك أنك

---

(١) هو القطامي كما في شرح أبيات المغني ٣٤٧/٦ الشاهد رقم ٦٩١

(٢) انظر التبصرة والتذكرة للصيمري ١٨٦/١

(٣) الأنفال/٣٥

(٤) قرأ بذلك أبان بن تغلب ، وعاصم ، والأعمش ، بخلاف عنهما . [انظر البحر المحيط ٤٩٢/٤ ، والسبعة لابن مجاهد صـ ٣٠٥ ، ٣٠٦] .

في الموضعين لا تريد أسداً واحداً معيناً ، وإنما تريد : خرجت فإذا بالباب واحد من هذا الجنس ، وإذا كان كذلك جاز هنا الرفع في (مكاء وتصدية) جوازاً قريباً ، حتى كأنه قال : وما كان صلاتهم عند البيت إلا المكاءُ والتصديةُ ، أي إلا هذا الجنس من الفعل ... ، وأيضاً فإنه يجوز مع النفي من جعل اسم "كان" وأخواتها نكرة ، ما لا يجوز مع الإيجاب ، ألا تراك تقول : " ما كان إنسان خيراً منك" ، ولا تجيز : "كان إنسان خيراً منك" ؟ ، فكذلك هذه القراءة أيضاً ، لما دخلها النفي قَوِيَ وحَسُنَ جعل اسم كان نكرة" [١] .

وعلى ذلك ، فمجئ اسم "كان" نكرة ، وخبرها معرفة في القراءة السالفة وإن كان شاذاً من جهة القياس ، إلا أنه ليس شاذاً من جهة الاستعمال أو الفصاحة ، كما سلف بيانه .

والله أعلم .

---

[١] المحتسب ١/٣٩٤ ، ٣٩٥ باختصار ، وانظر شرح المفصل ٧/٩٤

المسألة الثانية

إعمال "ما" النافية على خلاف القياس

"ما" حرف نفي ، يدخل على الاسم نحو : (وما أنت بمسمع من في القبور)[١] ، وعلى الفعل نحو : (وما يستوي البحران)[٢] .

ومثل هذا النوع من الحروف حقه أن لا يعمل ؛ لأنه لا يعمل إلا المختص ، كما قرر ذلك النحاة .

قال ابن القواس : " والأصل في "ما" أن لا تعمل ؛ لأن الحرف لما لم يختص بأحد نوعي الاسم والفعل ، فقياسه أن لا يعمل ؛ لأنه لو عمل وهو غير مختص ، فإما أن يعمل في أحدهما دون الآخر ، وهو ترجيح من غير مرجح ، أو فيهما معاً ، وهو محال ؛ لأن الحرف في العمل فرع على الفعل ، ولما لم يعمل الفعل مع أصالته إلا في نوع واحد وهو الاسم ، وجب أن لا يعمل الحرف إلا إذا كان مختصاً ، وإلا لانحط الأصل عن الفرع ، وهو محال " [٣] .

ومع ذلك فقد أعمل بعض العرب (وهم الحجازيون) "ما" ، فرفعوا بها ونصبوا ، قال شاعرهم [٤] :

---

[١] فاطر/٢٢

[٢] فاطر/١٢

[٣] شرح ألفية ابن معط ٨٨٦/٢ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٥٥٦/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١٧٥/١

[٤] لم يعرف . [انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣٠٢/١] .

أبنـــاؤها متكنفـــون أبـاهـــم

حنقوا الصدور وما هم أولادَهـــا[١]

برفع قوله : "هم" محلاً ، اسماً لـ "ما" ، ونصب قوله : "أولادها" لفظاً ، خبراً لها [٢] .

وقد جاء من ذلك في القرآن الكريم قولـه تعالى: (ما هذا بشراً)[٣] ،

---

[١] انظر شرح ابن عقيل ٣٠٢/١

[٢] يرى الكوفيون هنا أن "ما" لا تعمل شيئاً ، وأن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها ، والمنصوب على إسقاط الباء ؛ لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلا بالباء، فإذا حذفوها عوضوا منها النصب ، كما هو المعهود عند حذف حرف الجر، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره . [انظر همع الهوامع ١١٠/٢] ورُدَّ ذلك بأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب ؛ إذ لو كان كذلك لكان ينبغي أن يكون ذلك في كل موضع ، ولا خلاف أن كثيراً من الأسماء يحذف منها حرف الجر ولا ينتصب بحذفه ، كقوله تعالى : (وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً) [النساء /٤٥] ، ولو حذف حرف الجر لكان : وكفى الله ولياً وكفى الله نصيراً ، بالرفع ، كقول الشاعر :

عميرة ودع إن تجهزت غادياً كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً

... فدل على أن حذف حرف الجر لا يوجب النصب . [انظر أسرار العربية صـ ٩٠ ، ٩١ بتصرف واختصار] .

فالمذهب الراجح هنا هو القول بإعمال "ما" ، ومما يرجح هذا المذهب قول ابن الدهان : " ومما يدل على أن العرب لمحت في "ما" العمل أنهم كفوها عن العمل ، فقالوا : ما إن زيد قائم ، ولا يكف إلا العامل " . [انظر شرح ألفية ابن معط ٨٨٦/٢] .

[٣] يوسف /٣١

وقوله تعالى : (ما هن أمهاتهم)[١] ، بنصب "بشراً" و "أمهاتهم" ، خبرين لـ "ما" ، وكان قياسها أن لا تعمل ، كما هو الحال عند بني تميم ، حيث يقولون : "ما زيد قائم" ، بعدم الإعمال[٢] .

وقد وَجَّهَ النحاة إعمال "ما" في قوله تعالى : (ما هذا بشراً) ، وقوله سبحانه : (ما هن أمهاتهم) ، بوجود مشابهة بينها وبين " ليس" ، اقتضت هذه المشابهة أن تعمل عملها .

وفي بيان وجه الشبه بينهما يقول ابن الأنباري :

" ووجه الشبه بينهما من وجهين: **أحدهما**: أن (ما) تنفي الحال، كما أن (ليس) تنفي الحال ، **والوجه الثاني** : أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر، ويُقَوِّي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس) ، فإذا ثبت أنها أشبهت (ليس)[٣] فوجب أن تعمل عملها ،

---

(١) المجادلة /٢

(٢) انظر شرح ابن عقيل ٣٠٢/١ ، وشرح الألفية لابن الناظم صـ ١٤٥

(٣) هذا الشبه وإن كان ضعيفاً ؛ من حيث إن "ليس" فعل، و"ما" حرف ، والحرف أضعف من الفعل ، إلا أنه مع ذلك يقتضي العمل ، قال ابن القواس : " ومقتضى الشبه أن ينقل بعض أحكام أحدهما إلى الآخر ؛ أمارة على تحقق الشبه " . [انظر شرح ألفية ابن معط ٨٨٦/٢] .
ولضعف هذا الشبه لم تعمل إلا بشروط : الأول : أن لا يزاد بعدها "إنْ" ، فإن زيدت بطل عملها نحو: "ما إنْ زيد قائم" ، الثاني : أن لا ينتقض النفي بإلا نحو : "ما زيد إلا قائم" ، فلا يجوز نصب "قائم" . الثالث: أن لا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ، فإن =

فـترفع الاسم ، وتنصب الخبر " [١] .

وقد ذكر الزمخشري أن نصب الخبر في هذا النحو هو اللغة القديمة لأهل الحجاز ، حيث قال : " وإعمال (ما) عمل (ليس) هي اللغة القدمى الحجازية " [٢] .

وأوضح أبو حيان ذلك فقال معلقاً على كلام الزمخشري :

" وإنما قال القدمى ؛ لأن الكثير في لغة أهل الحجاز إنما هو جرُّ الخبر بالباء ، فتقول : "ما زيد بقائم" ، وعليه أكثر ما جاء في القرآن ، وأما نصب الخبر فمن لغة الحجاز القديمة ، حتى إن النحويين لم يجدوا شاهداً على نصب الخبر في أشعار الحجازيين غير قول الشاعر :

تقدم وجب رفعه ، نحو : "ما قائم زيد" . الرابع : أن لا يتقدم معمول الخبر على الاسم ، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ، فإن تقدم بطل عملها ، نحو: "ما طعامك زيد آكل" ، فلا يجوز نصب "آكل" . [انظر شرح ابن عقيل ١/٣٠٣-٣٠٥ باختصار] .

فلولا ضعف الشبه بين "ما" ، و "ليس" لعملت عملها مطلقاً دون قيد أو شرط، قال ابن الأنباري : " ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع " . [الإنصاف ١/١٦٦] .

وقال الرضي : " فلما كان قياس إعمالها ضعيفاً انعزلت لأدنى عارض، فمن ذلك مجئ "إنْ" بعدها ... " . [شرح الكافية ٢/١٨٥] .

[١] أسرار العربية صـ ٩٠ ، وانظر الإنصاف ١/١٦٦ ، واللباب ١/١٧٥

[٢] الكشاف ٢/٣١٧

وأنــا النذيــر بحرة مســودة

تصــل الجيــوش إليكمُ أقوادَهــا

أبنــاؤها متكنفــون أبـاهــمُ

حنقوا الصدور وما همُ أولادَهــا ... " [١] .

وقال أبو حيان في قول الله تعالى : (وما هم بمؤمنين) [٢] **:**

" والباء في (بمؤمنين) زائدة ، والموضع نصب ؛ لأن "ما" حجازية ، وأكثر لسان الحجاز جَرُّ الخبر بالباء ، وجاء القرآن على الأكثر، وجاء النصب في القرآن في قوله : (ما هذا بشراً) ، و (ما هن أمهاتهم) ... " [٣] .

وعلى ذلك فإعمال "ما" عمل "ليس" في الآيتين الكريمتين وإن كان على خلاف القياس ، إلا أنه ليس على خلاف الاستعمال أو الفصاحة ؛ فهو لغة حجازية ، استعملها القرآن الكريم ، ولو لم يكن لفصاحته وجه إلا وروده في القرآن الكريم لكفى .

ولعل وجه فصاحته ما في النصب – سواء أكان بالفتحة كما في (بَشَراً) ، أم كان بالكسرة كما في (أُمَّهَاتِهِم) – من الخفة ، بخلاف

---

[١] انظر البحر المحيط ٣٠٤/٥

[٢] البقرة / ٨

[٣] البحر المحيط ٥٥/١

الضم المترتب على عدم الإعمال، فالفتح أخف الحركات جميعاً ، يليه الكسر ، ثم الضم ؛ وذلك لأن الفتح يحصل بأدنى فتح الفم ، والكسر يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل ، أما الضم فيحصل بإعمال العضلتين معاً الواصلتين إلى طرفي الشفة ، كما أفاده الشيخ خالد الأزهري[1] .

والله أعلم .

---

[1] انظر التصريح ١/٥٨ ، ٥٩

المسألة الثالثة

إعمال "إن" مخففةً شذوذاً

قياس "إنَّ" – المكسورة [١] – إذا خُفِّفت أن تهمل ولا تعمل ؛ لزوال اختصاصها بالأسماء حينئذ [٢] .

وإذا أهملت لزمتها اللام ؛ فارقة بينها وبين "إنْ" النافية ، فيقال : "إنْ زيدٌ لقائمٌ" [٣] .

وما ورد من إعمال "إن" مخففةً فهو – على جوازه – على خلاف القياس ؛ لقلته في كلامهم .

قال ابن الشجري : " وإعمال (إن) مخففةً قليل[٤] " [٥] .

---

[١] احترازاً من "أَنَّ" المفتوحة ، فهذه تعمل، سواء خُفِّفت، أو لا ، قال ابن عقيل : "إذا خُفِّفت (أنَّ) [المفتوحة] بقيت على ما كان لها من العمل " [شرح ابن عقيل ٣٨٣/١ ، وانظر أوضح المسالك ٣٧٠/١] .

[٢] انظر شرح الألفية لابن الناظم صـ ١٧٨ ، وشرح ألفية ابن معط ٩١٤/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨٨/١

[٣] انظر شرح ابن عقيل ٣٧٨/١ ، والمساعد ٣٢٦/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٨/١

[٤] إنما قَلَّ إعمال "إن" مخففة ، وبطل فيما إذا كُفَّتْ بـ "ما" ، مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالأسماء ؛ لأن المزيل هناك أقوى ؛ لأنه لفظ أجنبي زِيْدَ ، وهو "ما" ، بخلافه هنا فإنه نقصان بعض الكلمة . [انظر حاشية الصبان ٢٨٨/١ بتصرف يسير] .

[٥] أمالي ابن الشجري ٥٦٣/٢ ، وانظر البحر المحيط ٢٦٦/٥ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٨/١ ، والمساعد ٣٢٦/١

ومما ورد من ذلك في كلامهم : ما حكاه سيبويه في كتابه ، قال: "وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : " إنْ عمراً لمنطلقٌ "... يخففون وينصبون " [١] .

ومما ورد من إعمال "إن" مخففة في القرآن الكريم قوله تعالى : (وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم)[٢] ، في قراءة من قرأ بتخفيف نون "إن" ، وميم "لما" [٣] .

فـ "إنْ" مخففة من الثقيلة ، ومع ذلك عملت[٤] ، فنصبت "كُلاًّ" اسماً لها[٥] ، وذلك على خلاف الباب .

وقد ذكر النحاة في توجيه ذلك ونحوه أنها إنما عملت وهي مخففة ؛ اعتباراً لأصلها الذي هو التثقيل[٦]، وأنها في ذلك محمولة على الفعل ،

---

[١] الكتاب ١٤٠/٢ باختصار .

[٢] هود / ١١١

[٣] قرأ بذلك ابن كثير ونافع . [انظر السبعة صـ ٣٣٩ ، والإتحاف صـ ٢٦٠] .

[٤] أنكر الكوفيون إعمال "إن" مخففةً ، قال الفراء : " ولم نسمع العرب تخفف "إنَّ" وتعملها إلا مع المكني ؛ لأنه لا يتبين فيه إعراب ، فأما في الظاهر فلا ، ولكن إذا خففوها رفعوا " . [انظر اللسان "أنن"] . ولكنهم محجوجون بهذه القراءة ، وبما حكاه سيبويه في كتابه ، ومن سمع حجة على من لم يسمع .

[٥] أما خبرها فقد ذكر العكبري فيه وجهين : الوجه الأول : أنه جملة (ليوفينهم) ، و "ما" : خفيفة زائدة ؛ لتكون فاصلة بين لام "إن" ولام القسم ؛ كراهة تواليهما . الوجه الثاني : أن خبرها هو "ما" ، وهي نكرة ، أي : لخلق ، أو جمع . [انظر التبيان في إعراب القرآن ٤٦/٢] .

[٦] انظر الكشاف ٢٩٥/٢

والفعل يعمل بعد الحذف ، كما يعمل قبل الحذف ، نحو : "لم يكن" ، و "لم يك" ، كما نصَّ عليه العكبري وغيره [١] .

وإعمال "إن" مخففة وإن كان على خلاف القياس ، إلا أنه ليس على خلاف الاستعمال أو الفصاحة ؛ لوروده في قراءة سبعية متواترة ، وهو لغة فصيحة كما نصَّ عليه ابن الحاجب [٢] .

ولعل وجه فصاحتها ما فيها من التخفيف الحاصل من الفتح ، الذي هو أخف من الضم المترتب على عدم الإعمال ، وذلك لحصول الفتح بأدنى فتح الفم ، بخلاف الضم ، كما سلفت الإشارة إليه [٣] .

والله أعلم .

---

[١] انظر التبيان ٤٦/٢ ، والكتاب ١٤٠/٢ ، وشرح المفصل ٧٢/٨

[٢] انظر الأمالي النحوية ٦٧/١ ، الأملية رقم ٣٥

[٣] انظر صـ ١٧ ، ١٨

المبحث الثاني

الشذوذ في باب الحال

وفيه مسألة واحدة :

وقوع المصدر المنكر حالاً شذوذاً

وقوع المصدر المنكر حالاً شذوذاً

أجمع النحاة على أن وقوع المصدر المنكر حالاً – مع كثرته في كلامهم – غير مقيس[١] .

قال الرضي : " اعلم أنه لا قياس في شئ من المصادر يقع حالاً، بل يقتصر على ما سمع منها ، نحو : قتلته صبراً ، ولقيته فجأةً وعياناً ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضاً ، أو عدواً ، أو مشياً " [٢] .

ومن ذلك أيضاً قولهم : طلع بغتة ، وأعطيته المال نقداً ، وأخذت ذلك عنه سماعاً وسمعاً ، ووردت الماء التقاطاً [٣] .

ويعلل النحاة عدم قياسية مجئ هذه المصادر أحوالاً بأن الحال نعت في المعنى ، والنعت بالمصدر لا يطرد ، فكذا ما بمعناه [٤] .

وقد صرح الشيخ خالد الأزهري بشذوذ مجئ هذه المصادر أحوالاً فقال:"... وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية ، وكان الأصل أن لا تقع أحوالاً؛ لأنها غير صاحبها في المعنى " [٥] .

---

[١] قال ابن عقيل : " ولم يخالف في هذا أحد من الكوفيين والبصريين إلا المبرد، فعنه في نقل اقتياس ذلك مطلقاً ، وعنه اقتياسه فيما هو نوع للعامل دون غيره ، وعلى هذا لا يجوز : جاء زيد بكاءً ، ولا ضحك زيد بكاءً ، وعلى الأول يجوز " . [المساعد ١٤/٢ ، وانظر الارتشاف ١٥٧٠/٣ ، والهمع ١٥/٤] .

[٢] شرح الكافية ٣٨/٢

[٣] انظر الارتشاف ١٥٧٠/٣

[٤] انظر حاشية الخضري ٢١٥/١ ، وحاشية الصبان ١٧٣/٢

[٥] التصريح ٣٧٤/١

فالحال حقه أن يكون وصفاً (وهو ما دل على معنى وصاحبه كقائم، وحَسَن، ومضروب) ، فوقوعها مصدراً على خلاف الأصل ؛ إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى[١] .

ولذلك أوَّلُوا هذه المصادر الواقعة أحوالاً بالوصف ، فقولهم : "طلع بغتة" تقديره : مباغتاً ، وقولهم : "جاء ركضاً" تقديره : راكضاً ، وقولهم : "قتلته صبراً" ، تقديره : مصبوراً ، أي محبوساً [٢] ، وهكذا في جميع النظائر .

ومما ورد في القرآن الكريم من وقوع هذه المصادر المنكرة أحوالاً قوله تعالى : (ثم ادعهن يأتينك سعياً)[٣] .

قال أبو حيان : " وانتصاب (سعياً) على أنه مصدر في موضع الحال[٤] من ضمير الطيور ، أي ساعيات " [٥] .

---

[١] انظر شرح ابن عقيل ٢/٢٥٢

[٢] انظر أوضح المسالك ٢/٣٠٥ – ٣٠٨

[٣] البقرة / ٢٦٠

[٤] وقيل : مفعول مطلق ناب عن المصدر ؛ لأنه مرادفه ، فكأنه قال : يأتينك إتياناً . [انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/١١١بتصرف يسير].
والحال هنا أبلغ من سواها ؛ لأن الآية في مقام إبراز قدرة الله سبحانه ،والتعبير عن ذلك بالمصدر أشد إظهاراً لهذه القدرة الإلهية .

[٥] البحر المحيط ٢/٣٠٠

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : (ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية)[١] ، وقوله تعالى : (وادعوه خوفاً وطمعاً)[٢] ، وقوله تعالى : (دعوتهم جهاراً)[٣] ، إلى آخر ما ورد من ذلك في القرآن الكريم [٤] .

وقد وُجِّهَ مجئ هذه المصادر أحوالاً بأنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيراً واتساعاً ، نحو: "زيد عدل" [٥] ، فعلوا مثل ذلك؛ لأنها خبر من الأخبار[٦] .

وعلى أية حال ، فإن ورود مثل هذه المصادر الواقعة أحوالاً في القرآن الكريم ، وإن كان شاذاً من جهة القياس ، إلا أنه ليس شاذاً من جهة الاستعمال ، ولا من جهة الفصاحة ، أما من جهة الاستعمال ؛ فلكثرة

---

(١) البقرة/٢٧٤

(٢) الأعراف/٥٦

(٣) نوح/٨

(٤) انظر الارتشاف ٣/١٥٧٠

(٥) ومن الإخبار بالمصدر عن الذات قولك : "ما أنت إلا سيراً" ، و "ما أنت إلا شُربَ الإبل" . [انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٢١] .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً) ، قال الشيخ الطاهر ابن عاشور : " قرأ نافع وابن عامر : (قِيَماً) ، بوزن "فِعَل" ، وقرأه الجمهور : (قياماً) ... ، وعلى القراءتين فالإخبار عن الأموال به إخبار بالمصدر ؛ للمبالغة ، مثل قول الخنساء : فإنما هي إقبال وإدبار. [انظر التحرير والتنوير، الجزء القرآني الرابع ، صـ ٢٣٥ ، ٢٣٦] .

(٦) انظر التصريح ١/٣٧٤

ذلك في كلامهم ، كما سلف بيانه، حتى قال أبو حيان فيما نقله عنه السيوطي : إن وروده حالاً أكثر من وروده نعتاً [١] .

وأما من جهة الفصاحة فلوروده في القرآن الكريم الذي هو أفصح الكلام ، ولا يخفى ما في وقوع هذه المصادر المنكرة أحوالاً من إفادة المبالغة ، كما أشار إليه ابن القواس[٢] ، فيكون ذلك مما شذ قياساً ، وكثر وفصح استعمالاً .

والله أعلم .

---

[١] انظر همع الهوامع ٤/١٤

[٢] انظر شرح ألفية ابن معط ١/٥٧٠

المبحث الثالث

الشذوذ في باب حروف الجر

وفيه مسألة واحدة :

دخول "ربما" على مستقبل شذوذاً

دخول "ربما" على مستقبل شذوذاً

من الحروف المختصة بالدخول على الأسماء : "رُبَّ"، وهي تعمل فيها الجر كما هو معلوم ، نحو : "رُبَّ أخٍ لك لم تلده أمك" .

ولكن قد تزاد بعدها كلمة "ما"، فيزول اختصاصها بالأسماء حينئذ، وتصبح صالحة للدخول على الأفعال .

والمطرد في كلام العرب في هذه الحالة أن يكون مدخولها ماضياً، قال ابن هشام : " وإذا زيدت (ما) بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل، وأن تهيئها للدخول على الجمل الفعلية ، وأن يكون الفعل ماضياً لفظاً ومعنىً ، كقوله[١]: **رُبَّمَا أوفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ**... " [٢] .

وهذا مذهب أكثر النحويين كما أفاده أبو حيان [٣] .

وقد وجهوا ذلك بأن أصل (رُبَّ) التقليل أو التكثير[٤] ، وهما

---

(١) هو جذيمة الأبرش كما في الكتاب ٥١٧/٣،٥١٨ ، وشرح المفصل ٤١/٩ ، والتصريح ٢٢/٢

(٢) انظر مغني اللبيب ١٥٧/١، والتبيان للعكبري ٧٢/٢ ، وشرح الجمل ٥٠٦/١ وقوله : "أوفيت" معناه نزلت ، و "علم" أي جبل ، و "شَمَالات" بفتح الشين جمع شمال ، وهي ريح تهب من ناحية القطب . [انظر التصريح ٢٢/٢] .

(٣) انظر الارتشاف ١٧٤٢/٤ ، والبحر المحيط ٤٤٤/٥

(٤) مذهب الأكثرين أن "رُبَّ" للتقليل دائماً، وذهب ابن درستويه وجماعة إلى أنها للتقليل دائماً ، وقال ابن هشام إنها ليست للتكثير دائماً ، ولا للتقليل دائماً ، بل ترد للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً . [انظر مغني اللبيب ١٥٤/١] .

إنما يكونان فيما عُرف حدُّه ، ولما كان المضارع مستقبلاً – وهو مجهول – ، قَلَّ دخولها عليه [١] .

وعلى ذلك فالأصل في "ربما" – كما نصَّ عليه الإمام عبد القاهر الجرجاني – أن تدخل على الماضي ؛ لأن "رب" موضوعة للماضي ، تقول: رب بلدة قطعت ، ورب رجل أتيت ، ولا تقول : رب رجل أراه غداً[٢].

وما ورد من دخول "ربما" على المستقبل ، فهو على خلاف المطرد في استعمالهم .

ومن ورود ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) [٣] ، حيث دخلت "رب" على مستقبل لفظاً ومعنىً، وهو "يود" ، وذلك على خلاف المطرد في لسانهم .

قال الكسائي : " العرب لا تكاد توقع "رب" على أمر مستقبل ، وهذا قليل في كلامهم ، وإنما يوقعونها على الماضي " [٤] .

وقال أبو حيان : " قد تدخل "رب" على مستقبل لكنه قليل بالنسبة إلى دخولها على الماضي " [٥] .

---

[١] انظر عدة السالك ٣/٧٠ ، ٧١ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢/٥٦٥

[٢] انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٨٣٥ بتصرف يسير ، والمحرر الوجيز ١٠/١٠٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٦٥ ، ٣/٤٨

[٣] الحجر/٢

[٤] انظر الارتشاف ٤/١٧٤٣

[٥] البحر المحيط ٥/٤٤٤ بتصرف يسير .

وقد وَجَّهَ النحاة دخول "رب" على المستقبل في قوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا) بتوجيهات عديدة : أجودها : أن المستقبل الذي لم يقع ولم يوجد في هذه الآية ، نزل منزلة الماضي الذي وقع ووجد ؛ لصدق المخبر ، وهو الله سبحانه وتعالى .

قال الزمخشري : " فإن قلت : لم دخلت على المضارع ، وقد أبوا دخولها إلا على الماضي ؟ قلت : لأن المترقب في إخبار الله تعالى بمنزلة الماضي المقطوع به في تحققه ، فكأنما قيل : ربما وَدَّ " [١] .

وهذا سنن عربي معلوم ، أنهم يعاملون ما قرب وقوعه معاملة ما استقر وقوعه .

قال ابن عصفور : " فأما قوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) ، فأدخل "رُبَّ" على مستقبل في اللفظ والمعنى (لأنَّ الكفار لا يودون ذلك إلا في الآخرة) ، فإن الذي سوغ ذلك أن الدار الآخرة قريبة من الدنيا ، إنما هي هذه فهذه ، فلذلك قال عليه السلام : "بُعِثتُ أنا والساعة كهاتَين"[٢] ، إشارة إلى قربها ، وما قرب وقوعه فإن العرب تعامله معاملة ما استقر وقوعه ، قال الله تعالى : (أتى أمر الله فلا تستعجلوه)[٣] ، يريد : يأتي ، لكن لقرب ذلك جعله كأنه قد وقع ، والدليل على أَن الإتيان هنا مستقبل قوله : (فلا تستعجلوه) ، والاستعجال لا يتصور إلا بالنظر لما

---

[١] الكشاف ٣٨٦/٢ ، وانظر أمالي ابن الشجري ٤٩/٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٦٣/٢

[٢] الحديث في صحيح مسلم ٢٢٦٨/٤ ، باب قرب الساعة .

[٣] النحل/١

يستقبل ، فلذلك أوقع "ربّ" في قوله : (ربما يودُّ) على المستقبل ؛ معاملة له معاملة الماضي ؛ لسبب ما ذكرنا من القرب " [١] .

وهكذا يتجلى لنا أن دخول "ربما" على مستقبل في قوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) ، وإن جاء على خلاف المطرد في كلامهم ، إلا أنه لم يأت على خلاف الفصاحة ، كما سلف بيانه ، وصدق من قال : إن اللغة إذا وردت في القرآن ، فهي أفصح وأبلغ مما في غير القرآن[٢] .

والله أعلم .

---

[١] انظر شرح الجمل ٥٠٦/١

[٢] هذا ما أجمع عليه الناس جميعاً ، بلا خلاف في ذلك ، كما يقول ابن خالويه ، فيما نقله عنه السيوطي في المزهر . [انظر المزهر ٢١٣/١] .

المبحث الرابع

الشذوذ في باب أفعل التفضيل

وفيه مسألة واحدة :

إضافة أفعل التفضيل المسند إلى جمع، إلى نكرة، بالإفراد، على خلاف القياس

إضافة أفعلِ التفضيلِ المسندِ إلى جمع ، إلى نكرة ، بالإفراد ، على خلاف القياس

جمهور النحويين على أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة ، وجب مطابقة هذه النكرة لما أسند إليه أفعل التفضيل ، فإن كان ما أسند إليه أفعل التفضيل مفرداً كان ما أضيف إليه أفعل مفرداً ، وإن كان مثنىً كان مثنىً ، وإن كان جمعاً كان جمعاً ، نحو : زيد أفضل رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، وهند أفضل امرأة [١] .

وهذا الذي عليه جمهور النحويين هو المشهور كما ذكره الشيخ خالد الأزهري[٢] .

وجوَّز ابن مالك المطابقة والإفراد في هذه النكرة إذا كانت مشتقة ، حيث قال في شرح التسهيل : " ولابد من كون المضاف إليه مطابقاً لما قبل المضاف ، ما لم يكن المضاف إليه مشتقاً ، فيجوز إفراده مع جمعية ما قبل المضاف[٣] ... ، وقد تَضَمَّنَ الإفرادَ والمطابقةَ ما أنشده الفراء من قول الشاعر :

---

[١] انظر أوضح المسالك ٢٩٦/٣ ، ٢٩٧ ، وانظر البحر المحيط ١٧٧/١ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام صـ ٤١٧ ، والمساعد ١٨٠/٢ ، وشرح الأشموني ٤٨/٣ ، وحاشية الخضري ٤٧/٢

[٢] انظر التصريح ١٠٥/٢

[٣] قال أبو حيان : " وإنما جاز الوجهان مع المشتق ؛ لأنه و "أفعل" مقدران بـ "من" والفعل ، و "من" المعني بها جمع يجوز في ضميرها الإفراد باعتبار اللفظ ، والجمع باعتبار المعنى " . [انظر الارتشاف ٢٣٢٣/٥] .

وإذا هم طعموا فأول طاعم[١]

وإذا هم جاعوا فشر جياع..."[٢]

ولكن الجمهور يوجبون المطابقة في النكرة المشتقة أيضاً كما في النكرة الجامدة ، كما نصَّ عليه السمين الحلبي في تفسيره ، حيث قال: "... وإن كانت مشتقة فالجمهور أيضاً على وجوب المطابقة ، نحو : الزيدون أفضل ذاهبين ، وأكرم قادمين " [٣] .

وعلى ذلك فإذا أضيف أفعل التفضيل إلى نكرة – جامدة أو مشتقة –، بإفراد هذه النكرة ، وقبل أفعل التفضيل جمع ، كان ذلك على خلاف القياس عند الجمهور .

ومما ورد من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : (ولا تكونوا أول كافر به)[٤] ، حيث أسند أفعل التفضيل (وهو قوله "أول") ، إلى جمع، (وهو الواو في قوله : "تكونوا") ، ومع ذلك أضيف أفعل التفضيل إلى نكرة مشتقة بالإفراد (وهو قوله "كافر") ، وكان مقتضى القاعدة – كما

---

(١) هكذا في شرح التسهيل بلفظ : "أول طاعم" ، ولكنه في معاني القرآن للفراء [٣٣/١] بلفظ : "ألأم طاعم" . ولم ينسبه أحد ممن أنشده إلى قائل معين .

(٢) انظر شرح التسهيل ٣٩١/٢ باختصار .

(٣) الدر المصون ٢٠٦/١

(٤) البقرة / ٤١

يقول الشيخ خالد الأزهري – "كافرين" بالجمع ؛ ليطابق الواو في "تكونوا"[١] .

وقد وَجَّهَ الجمهور ذلك بتوجيهات عديدة ، منها : أن التقدير: لا يكن كل واحد منكم أول كافر به ، فيكون ذلك من باب قوله تعالى:

(فاجلدوهم ثمانين جلدة[٢]) [٣] ، أي كل واحد منهم ، وقولِ القائل : "كسانا حلة" ، أي كل واحد منا [٤] .

وقيل إن "كافر" في الآية الكريمة صفة لموصوف محذوف ، مفرد اللفظ، متعدد المعنى .

قال ابن الأنباري : " و (كافر) وصف لموصوف محذوف ، وتقديره : أول فريق كافر[٥] ، ولهذا جاء بلفظ الواحد والخطاب لجماعة ، [ولولا ذلك لقيل : أول كافرين[٦]] " [٧] .

وقد أكد ذلك الشيخ الطاهر ابن عاشور فقال : " جَمْعُ الضمير في (تكونوا) ، مع إفراد لفظ (كافر) يدل على أن المراد من الكافر فريق

---

[١] انظر التصريح ١٠٥/٢

[٢] النور/٤

[٣] انظر شرح شذور الذهب صـ ٤١٧

[٤] انظر الكشاف ٢٧٦/١

[٥] وفريق جمع في المعنى ، فحصلت المطابقة باعتبار المعنى . [انظر حاشية الصبان ٤٨/٣ ، وحاشية الخضري ٤٧/٢] .

[٦] ما بين الحاصرتين من شرح شذور الذهب صـ ٤١٧

[٧] البيان في غريب إعراب القرآن الكريم ٧٨/١

ثبت له الكفر، لا فرد واحد ، فإضافة (أول) إلى (كافر) بيانية ، تفيد معنى فريق هو أول فرق الكافرين" [١] .

وقيل في توجيه إفراد النكرة المضاف إليها أفعل التفضيل في قوله تعالى : (ولا تكونوا أول كافر به) : إن (كافر) محمول على معنى الفعل، **قال الفراء** : " وقوله : (ولا تكونوا أول كافر به) ، فوحد الكافر وقبله جمع ، وذلك من كلام العرب فصيح جيد في الاسم إذا كان مشتقاً من فعل ، مثل الفاعل والمفعول ، يراد به ولا تكونوا أول من يكفر ، فتحذف "مَنْ" ، ويقوم الفعل مقامها ، فيؤدي الفعل عن مثل ما أدت "مَنْ" عنه ، مِن التأنيث والجمع ، وهو في لفظ توحيد " [٢] .

وهكذا يتبين أن إفراد النكرة المضاف إليها أفعل التفضيل المسند إلى جمع ، في الآية الكريمة ، وإن جاء على خلاف القياس عند الجمهور ، إلا أنه لم يأت على خلاف الفصاحة .

والله أعلم .

---

[١] التحرير والتنوير ، الجزء القرآني الأول ، صـ ٤٦٠

[٢] معاني القرآن ٣٢/١ ، ٣٣

المبحث الخامس

الشذوذ في باب إعراب الفعل

وفيه مسألتان :

الأولى: إهمال "إن" الشرطية شذوذاً .

الثانية: دخول لام الأمر على فعل الفاعل المتكلم، والمخاطب شذوذاً.

المسألة الأولى

إهمال "إنْ" الشرطية شذوذاً

قياس "إنْ" الشرطية أن تعمل الجزم في المضارع بعدها، نحو قوله تعالى : (إن يشأْ يرحمْكم أو إن يشأْ يعذبْكم)[١] ، وقوله تعالى : (إن تتقوا الله يجعل لكم فرقاناً)[٢] .

قال ابن الأنباري : " إن قال قائل: لم عملت (إنْ) الجزم في الفعل المضارع ؟ قيل : إنما عملت لاختصاصها ، وعملت الجزم ؛ لما بيَّنَّا من أنها تقتضي جملتين : الشرط ، والجزاء ، فلطول ما تقتضيه اختير لها الجزم ؛ لأنه حذف وتخفيف " [٣] .

أما أن تأتي "إنْ" مهملة فيرتفع المضارع بعدها ، فهذا شاذ ، وقد جاء منه في القرآن الكريم قوله تعالى : (فإما ترين من البشر أحداً)[٤]، في قراءة من قرأ (تَرَيْنَ) ، بياء ساكنة ، ونون مفتوحة هي علامة الرفع[٥] ، وكان القياس حذف هذه النون للجازم كما في قول الأفوه الأودي [من السريع] :

---

(١) الإسراء/٥٤

(٢) الأنفال/٢٩

(٣) أسرار العربية صـ ١٧٣ ، وانظر شرح الألفية لابن الناظم صـ ٦٩٣ ، وأوضح المسالك ٢٠٤/٤ ، ٢٠٥

(٤) مريم/٢٦

(٥) هذه القراءة لطلحة ، وأبي جعفر، وشيبة ، كما في البحر المحيط ١٨٥/٦ ، والمحرر الوجيز ٢٥/١١

إمَّا تَرَيْ رَأسِيَ أَزْرَى به مَأْسُ زمانٍ ذي انتكاسٍ مَؤُوسْ[١]

وقد بَيَّنَ ابن جني في توجيه إهمال "إنْ" ورفع المضارع بعدها في هذه القراءة أنه لغة لبعضهم ، حيث قال : " وأما قراءة طلحة (تَرَيْنَ) فشاذة ، ولست أقول إنها لحن ، لثبات عَلَم الرفع وهو النون في حال الجزم، لكن تلك لغة ، أن تثبت هذه النون في الجزم ، وأنشد أبو الحسن :

لولا فوارسُ من قَيْسٍ وأُسْرَتِهِم يوم الصُّلَيفاءِ لم يوفون بالجار

كذا أنشده (يوفون) بالنون " [٢] .

---

[١] انظر البحر المحيط ١٨٥/٦ . والبيت في ديوان الأفوه الأودي صـ ٨٢ ، وبعده قوله :

حتى حَنَى مني قناة المطَى وعمم الرأس بلون خليس
فقد أُفدَّى عند وقع القنا وأُدَّعَى من المقام البئيس

وهذه الأبيات من قصيدة قالها بعد أن شاخ وهرم ، فراح يخاطب قومه على اسم محبوبته ، فهي قصيدة وجدانية صادرة من قلب رجل كان ذا كلمة وقوة ، وقد حَطَّ به الزمان . وقوله : "أزرى به" : أي عابه ووضع من حقه ، والمأس : الإفساد والغضب ، و"المطا" : الظهر ، و"خليس" : من قولهم : أَخْلَسَ رأْسُه ، فَهُوَ مُخلِسٌ وخَلِيس ، إذا ابْيَضَّ بَعْضُهُ ، ومعنى هذه الأبيات : إن كنت رأيت أن فساد الزمان المتطبع على الأذى قد عاب رأسي، وحنى مني ظهري وقَوَّسَه ، وغطى رأسي باللون الأبيض ، فإن حولي رجالاً يفدونني بأرواحهم عند تشاجر الرماح في الحرب ، ويُعْلُون من مقامي البائس . [انظر ديوان الأفوه الأودي صـ ٨٢ ، ٨٣] .

[٢] المحتسب ٨٦/٢

وذكر ابن مالك أن إهمال "إن" في هذه القراءة إنما هو حملاً على "لو"، فقال ما نصه: " وشذ إهمال (إن) ؛ حملاً على (لو) ... كقراءة طلحة (فإما ترين من البشر أحداً) ، بياء ساكنة ونون مفتوحة ... ، ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم – : الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه ، فإنك إنْ لا تراه فإنه يراك[١] " [٢] .

وذلك أن "لو" قد تستعمل شرطية ، غير أنها لا تجزم على المختار[٣] . ومن ذلك قول قيس بن الملوح مجنون ليلى :

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا

ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظل صدى صوتي وإن كنت رمة

لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

فقوله : "ولو تلتقي" شرط ، وقوله : "لظل" جواب الشرط [٤] .

ومن هنا حملت "إنْ" في القراءة السالفة على "لو" ، فلم تعمل الجزم في المضارع بعدها ، فيكون ذلك جارياً على سننهم في حمل النظير على النظير .

والله أعلم .

---

[١] الحديث في صحيح مسلم ٣٩/١ ، (كتاب الإيمان) .

[٢] شرح الكافية الشافية ١٥٩١/٣ ، ١٥٩٢ باختصار ، وانظر الجنى الداني صـ ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، والهمع ٣٢٠/٤

[٣] انظر حاشية الخضري ١٢٨/٢، والتصريح ٢٥٥/٢، وشرح الأشموني ٣٧/٤

[٤] انظر التصريح ٢٥٥/٢ ، ٢٥٦

المسألة الثانية

دخول لام الأمر على فعل الفاعل المتكلم ، والمخاطب شذوذاً

الأصل في الأمر أن يدخل عليه اللام ، وتلزمه لإفادة معنى الأمر ؛ إذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني كـ "لا" في النهي ، و "لَمْ" في النفي[١] .

وهذه اللام لم يطرد دخولها إلا على فعل ما لم يسم فاعله مطلقاً ، غائباً كان نحو : "ليُضربْ زيد" ، أو مخاطباً نحو : "لتُضربْ يا زيد" ، أو متكلماً نحو : "لأُعْنَ بحاجتك" ، **قال ابن مالك** : " والكثير دخولها على فعل ما لم يسم فاعله مطلقاً ، نحو : لتُعْنَ بحاجتي ، وليزه زيد علينا "[٢].

أما دخول هذه اللام على فعل الفاعل فإنما يطرد في فعل الفاعل الغائب نحو : "ليَضْربْ زيدٌ عمراً" ، **قال الخضري** : " واعلم أن الغالب في لام الأمر جزمها فعل الغائب ، نحو : ليَقُمْ زيد ... " [٣] .

أما دخولها على فعل الفاعل المتكلم فقليل ، وأقل منه دخولها على فعل الفاعل المخاطب .

---

[١] انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٧

[٢] شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٥

[٣] حاشية الخضري ١١٩/٢

قال ابن هشام : " ودخول اللام على فعل المتكلم قليل [١] ... وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب[٢] ... " [٣] .

دخول لام الأمر على فعل الفاعل المتكلم في القرآن الكريم وتوجيهه:

مما ورد في القرآن الكريم من دخول لام الأمر على فعل الفاعل المتكلم قوله تعالى: (وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم) [٤] .

وفي توجيه دخول لام الأمر على فعل الفاعل المتكلم في هذه الآية يقول العكبري : " قوله تعالى : (ولنحمل خطاياكم) ، هذه لام الأمر ،

---

(١) لأن أمر الإنسان لنفسه قليل الاستعمال، وإن استعمل فلابد من اللام (لأنه لا طريق لذلك إلا بها) . [انظر شرح الكافية ٨٤/٤ ، وما بين الهلالين من الجنى الداني صـ ١١٠ بتصرف يسير] .

(٢) لأن له صيغة تخصه ، وهي فعل الأمر ، فيستغنى بها عن اللام . [انظر حاشية الخضري ١١٥/٢] . واختص المخاطب بالأمر بالصيغة ، وغيره بالأمر باللام ؛ لأن أمر المخاطب أكثر استعمالاً ، فكان التخفيف فيه أولى ، كما بينه الصبان في حاشيته [٣/٤] .

(٣) مغني اللبيب ٢٥٠/١ باختصار ، وانظر أوضح المسالك ٢٠١/٤ ، والمفصل صـ ٢٥٧ ، والارتشاف ١٨٥٦/٤ ، والمساعد ١٢٢/٣ ، والهمع ٣٠٨/٤ ، وشرح الأشموني ٣/٤ ، وحاشية الخضري ١١٩/٢

(٤) العنكبوت/١٢

وكأنهم أمروا أنفسهم ، وإنما عدل إلى ذلك عن الخبر ؛ لما فيه من المبالغة في الالتزام ، كما في صيغة التعجب " [١] .

ومنشأ هذه المبالغة – كما يقول الألوسي– الإشارة إلى أن الحَمْل لتحققه كأنه أمر واجب ، أُمِروا به من آمر مطاع ... ، والداعي لهم إلى المبالغة التشجيع على الاتباع [٢] .

ويقول الشيخ الطاهر ابن عاشور : " فصيغة أمرهم أنفسَهم بالحمل آكد من الخبر عن أنفسهم بذلك ، ومن الشرط وما في معناه ؛ لأن الأمر يستدعي الامتثال ، فكانت صيغة الأمر دالة على تحقيق الوفاء بالحمالة ... ، وكان هذا القول أدل على تأكيد الالتزام بالحمالة إن اتبع المسلمون سبيل المشركين ، من أن يقال : إن تتبعوا سبيلنا نحمل خطاياكم ، بصيغة الشرط ، أو أن يقال : اتبعوا سبيلنا فنحمل خطاياكم ، بفاء السببية " [٣] .

وعلى ذلك فدخول لام الأمر على فعل الفاعل المتكلم في الآية الكريمة ، وإن كان قليلاً في الاستعمال ، إلا أنه ليس قليلاً في البلاغة ، بل هو بالغ في البلاغة وحسن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى، كما سلف بيانه .

---

[١] التبيان ١٨٢/٢

[٢] انظر روح المعاني ١٤٠/٢٠ ، ١٤١ باختصار .

[٣] التحرير والتنوير ، الجزء القرآني العشرون صـ ٢٢٠ باختصار .

دخول لام الأمر على فعل الفاعل المخاطب في القرآن وتوجيهه :

مما ورد في القرآن الكريم من دخول لام الأمر على فعل الفاعل المخاطب قوله تعالى : (قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا) [١] ، في قراءة من قرأ (فلتفرحوا) ، بتاء الخطاب [٢] ، على غير المطرد في كلامهم .

وقد وَجَّهَ ابن يعيش دخول اللام على فعل الفاعل المخاطب في هذه القراءة بأن ذلك إنما هو لمراعاة الأصل ، حيث قال في هذه القراءة : " وقد جاءت على أصلها شاذة [٣]... وإنما أدخل اللام مراعاة

---

(١) يونس / ٥٨

(٢) قرأ بذلك جماعة كثيرة من السلف ، منهم عثمان بن عفان ، وأُبَيّ ، وأنس، والحسن ، وأبو رجاء ، وابن هرمز ، وابن سيرين ، وأبو جعفر المدني . [انظر البحر المحيط ١٧٢/٥ باختصار] .

ونسب أبو زرعة هذه القراءة إلى يعقوب في رواية رويس . [انظر حجة القراءات لأبي زرعة صـ ٣٣٣] .

وأضاف ابن عطية أن ابن عامر أيضاً ممن قرأ بذلك . [انظر المحرر الوجيز ٥٧/٩] .

ولكن ذكر أبو حيان أن ذلك ليس هو المشهور عن ابن عامر، وإنما قراءته في مشهور السبعة بالياء ، أمراً للغائب . [انظر البحر المحيط ١٧٢/٥] .

ورفع ابن الجزري قراءة (فلتفرحوا) بالتاء إلى النبي ﷺ . [انظر النشر ٢٨٥/٢ ، والمحتسب ٤٣٣/١] .

(٣) أي في الاستعمال ؛ لأن المطرد في الاستعمال كما سلفت الإشارة إليه ، أنهم يستغنون بقولهم : "افعل" عن قولهم : "لتفعل" ، وإن كان هو الأصل والقياس، إلا أنه لما كثر أمر المخاطب في كلامهم ، حذفوا حرف المضارعة؛ =

للأصل " [١] .

وقال الزمخشري : " وقرئ (فلتفرحوا) بالتاء ، وهو الأصل والقياس"[٢].

وهذه القراءة وإن شذت عن الاستعمال المطرد في كلامهم ، إلا أنها لم تشذ عن البلاغة التي قال أهلها إنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال .

وقد أشار العلامة الرضي – رحمه الله – إلى وجه بلاغة دخول لام الأمر على فعل الفاعل المخاطب في هذه القراءة بأنها إنما دخلت لتفيد الغيبة ، والتاء تفيد الخطاب ، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نَصًّا على كون بعضهم حاضراً ، وبعضهم غائباً [٣] .

وبيان ذلك أن الله تعالى عنى– كما يقول الفخر الرازي في تفسيره[٤]– المخاطبين والغائبين ، إلا أنه غلب المخاطب على الغائب ، كما يغلب التذكير على التأنيث ، فكأنه أراد المؤمنين .

استغناءً بدلالة الحال ، وتخفيفاً لكثرة الاستعمال ، ثم حذفوا لام الأمر ؛ لأنها عاملة ، والفعل بزوال حرف المضارعة منه خرج عن أن يكون معرباً ، فلم يدخل عليه العامل ، ثم احتيج إلى همزة الوصل ؛ ليقع الابتداء بها ، فقالوا "افعل"، نحو : افرح ، واذهب ، واضرب ، ونحو ذلك . [انظر شرح المفصل ٥٩/٧ ، والمحتسب ٤٣٣/١] .

[١] شرح المفصل ٦١/٧

[٢] انظر الكشاف ٢٤٢/٢

[٣] انظر شرح الكافية ٨٤/٤

[٤] ١١٩/١٧

وهكذا نرى ما شذَّ في كلامهم ، فصيحاً ، مبيناً ، بليغاً في كلام الله تعالى ، وصدق الله العظيم إذ يقول : (بلسان عربي مبين) ، وصدق من قال : إن اللغة إذا وردت في القرآن ، فهي أفصح مما في غير القرآن[1] .

فأسلوب القرآن حقاً نسيج وحده ، وهو وحده معيار الفصاحة والبلاغة والبيان ، فسبحان مَن هذا كلامه .

والله أعلم .

---

[1] سلفت الإشارة (في صـ ٣٦ ، وفي هامش "٢" منها) ، إلي أن هذا ما أجمع عليه الناس جميعاً ، بلا خلاف في ذلك ، كما يقول ابن خالويه ، فيما نقله عنه السيوطي في المزهر ٢١٣/١

المبحث السادس

الشذوذ في باب العدد

وفيه ثلاث مسائل :

الأولى : إضافة الثلاثة وأخواتها إلى مفرد شذوذاً

الثانية : إضافة الثلاثة وأخواتها إلى جمع كثرة . مع وجود جمع قلة . شذوذاً

الثالثة : إضافة المائة إلى جمع شذوذاً

المسألة الأولى

إضافة الثلاثة إلى مفرد شذوذاً

من الأعداد التي تضاف إلى المعدود : ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما ، ولما كان كلٌّ من هذه الأعداد جمعاً ، كان قياسه أن يضاف إلي جمع كذلك ؛ ليناسب العدد المعدود ، ويوافقه في المعنى ، فنقول: معي ثلاثة أفلس، وعندي خمسة أثواب، وثمانية أجربة، وعشرة غلمة .

فإذا جاء ما تضاف إليه هذه الأعداد مفرداً ، كان مجيئه كذلك على خلاف القياس والباب فيها ، **قال ابن يعيش** : " القياس في ثلاثمائة وأربعمائة إلى تسعمائة ، أن تجمع المائة فيقال : ثلاث مئين، أو ثلاث مئات ؛ لأن العدد من الثلاثة إلى العشرة يضاف إلى الجمع، نحو : ثلاثة أقفزة ، وأربعة دراهم " [١] .

وقد صرح الزمخشري بشذوذ إضافة الثلاثة وأخواتها إلى مفرد فقال:

" ... ومما شذ عن ذلك قولهم : ثلاثمائة إلى تسعمائة " [٢] .

ومما ورد من إضافة الثلاثة إلى مفرد في القرآن الكريم قوله تعالى : (ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين)[٣] .

---

[١] شرح المفصل ٦/٢١

[٢] المفصل صـ ٢١٣ باختصار .

[٣] الكهف / ٢٥

وقد وَجَّهَ النحاة إضافة الثلاثة إلى المائة – وهي مفرد – بأن المائة وإن كان لفظها واحداً ، فهي في المعنى جمع ؛ لأنها عشر عشرات فحصلت المطابقة في الجمعية [١] .

وجعل ابن الأنباري إضافة الثلاثة إلى مفرد في قوله تعالى : (ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين) جارياً على مذهبهم في الاكتفاء بلفظ الواحد عن الجمع ، كما قال تعالى : (ثم يخرجكم طفلاً)[٢] ، أي أطفالاً ، وكما قال الشاعر :

كلوا في بعض بطنكم تعفوا فإن زمانكم زمن خميص[٣]

أي في بطونكم ، والشواهد على هذا النحو كثيرة [٤] .

وقيل في إفراد المائة في نحو قوله تعالى : (ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين) إنها جاءت كذلك ؛ تخفيفاً لثقلها بالتأنيث ، والاحتياج إلى مميز بعدها .

وفي بيان ذلك يقول العكبري : " وكان القياس أن يقال : ثلاث مئات أو مئين ، وكذا إلى تسعمائة ، كما تقول : ثلاث نسوة ، إلا أنهم أضافوها إلى الواحد حيث طال الكلام بالإضافة إلى المائة ، وإضافة المائة للدرهم

---

(١) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١٣٥/٢ بتصرف يسير .

(٢) غافر/٦٧

(٣) هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعلم قائلها ، كما نبه على ذلك البغدادي في خزانته ٥٦٤/٧ ، الشاهد رقم ٥٧٥

(٤) أسرار العربية صـ ١٢٥ ، وانظر شرح ألفية ابن معط ١١٠٦/٢

ونحوه ، ولأن المميز مفرد ، فلو جمعوا "مائة" – وهي عدد – لأضافوا جمع العدد إلى المميز المفرد ، وليس له أصل ؛ لأن مرتبة الآحاد تضاف إلى الجمع " [١] .

وهكذا يتبين لنا أن إضافة الثلاثة إلى المائة – وهي مفرد – في الآية الكريمة وإن كان شاذاً من جهة القياس – نظراً إلى لفظ المائة –إلا أنه ليس شاذاً من جهة الاستعمال ؛ لأنه الكثير المطرد الأعرف في كلامهم ، كما نَصَّ على ذلك النحاة [٢] .

ولعلنا نستنتج مما سبق أن الثلاثة وأخواتها إذا أضيفت إلى غير لفظة "مائة" ، كان حقها قياساً واستعمالاً أن يكون ما تضاف إليه جمعاً ، نحو : ثلاثة أيام ، وسبع ليال ، وعشرة أشهر ، فهذا هو المطرد قياساً واستعمالاً ، لكنها – أي الثلاثة وأخواتها – إذا أضيفت إلى لفظة " مائة" تحديداً فإن المطرد في استعمالهم حينئذ أن تفرد المائة ، وعلى ذلك جاء قوله تعالى : (ثلاثمائة سنين) ، وإن كان ذلك شاذاً في القياس . بل إنه يمكن نفي شذوذ القياس أيضاً عن الآية الكريمة ، وذلك إذا نظرنا إلى معنى المائة ، حيث إن معناها جمع ؛ إذ هي عشر عشرات ، فكأنها أضيفت إلى جمع ، فلا يكون في الآية نوع شذوذ ، لا من جهة اللفظ ، ولا من جهة المعنى .

والله أعلم .

---

[١] اللباب ١/٣٢٥ ، ٣٢٦

[٢] انظر شرح المفصل ٦/٢١

المسألة الثانية

إضافة الثلاثة وأخواتها

إلى جمع كثرة - مع وجود جمع قلة - شذوذاً

سلف تقرير أن الثلاثة والعشرة وما بينهما قياسها أن تضاف إلى جمع ؛ تحقيقاً للتناسب بين العدد والمعدود [١] .

ولما كانت الثلاثة وأخواتها جموع قلة ، كان قياس ما تضاف إليه هذه الأعداد أن يكون جمع قلة كذلك ؛ تحقيقاً للتناسب سالف الذكر ، فنقول : ثلاثة أفلس ، وخمسة أثواب ، وثمانية أجربة ، وعشرة غلمة ، اللهم إلا إذا لم يكن هناك إلا جمع كثرة ، فإن هذه الأعداد تضاف إليه حينئذ بغير ضعف ، فإن كان له جمع قلة ، وجمع كثرة ، فالغالب حينئذ أن يضاف إلى جمع القلة .

قال الرضي : " إن لم يكن للمعدود إلا جمع قلة ، أضيف العدد إليه، وإن لم يكن له إلا جمع كثرة ، أضيف العدد إليه ، كثمانية أقلام ، وأربعة رجال ، وإن كان له الجمعان معاً ، أضيف العدد في الغالب إلى جمع القلة ؛ لمطابقة العدد للمعدود قلة ، نحو : ثلاثة أجبال " [٢] .

---

[١] انظر صـ ٤٨

[٢] شرح الكافية ٣٠١/٣ ، وانظر المفصل صـ ٢١٤ ، ٢١٥ ، وشرح ابن عقيل ٦٨/٤ ، وشرح الجمل ٣١/٢

وكل ما جاء من هذه الأعداد مضافاً إلى جمع الكثرة ، مع وجود جمع القلة ، فهو على خلاف القياس ، وقد جاء من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)[١] ، حيث أضيفت الثلاثة إلى جمع كثرة وهو (قروء) – جمع "قُرء" ، بفتح القاف وضمها[٢] ، والفتح أفصح كما ذكره الألوسي[٣] – ، وكان قياسها أن تضاف إلى جمع القلة ، وهو "أقراء" .

قال الرضي: " وقد جاء (ثلاثة قروء) ، مع وجود "أقراء" ، وليس بقياس " [٤] .

وقال ابن عقيل : " ومما جاء على غير الأكثر قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء)، فأضاف "ثلاثة" إلى جمع الكثرة ، مع وجود جمع القلة ، وهو أقراء " [٥] .

وقد وَجَّه النحاة إضافة الثلاثة في الآية الكريمة إلى جمع الكثرة ، لا إلى جمع القلة، بأن ذلك من باب تناوب الجموع، وهو من سننهم .

---

(١) البقرة/٢٢٨

(٢) انظر القاموس المحيط ، باب الهمزة ، فصل القاف .

(٣) انظر روح المعاني ١٣١/٢

(٤) شرح الكافية ٣٠١/٣ ، وانظر شرح الكافية الشافية ١٦٦٤/٣

(٥) شرح ابن عقيل ٦٨/٤

يقول الزمخشري : " فإن قلت : لم جاء المميز على جمع الكثرة دون القلة التي هي (الأقراء) ؟ ، قلت : يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر؛ لاشتراكهما في الجمعية ، ألا ترى إلى قوله : (بأنفسهن) ، وما هي إلا نفوس[١] كثيرة " [٢] .

ويبين الألوسي – رحمه الله – وجه حسن وبلاغة استعمال (قروء) في موضع (أقراء) ، وكيف أن الاستعمال القرآني هنا إنما جاء كذلك ؛ مطابقة لمقتضى الحال ، وهذه هي البلاغة كما يقول علماؤها ، فيقول – رحمه الله – :

" ولعل النكتة المرجحة لاختياره ههنا أن المراد بالمطلقات ههنا جميع المطلقات ذوات الأقراء ، الحرائر ، وجميعها متجاوز فوق العشرة ، فهي مستعملة مقام جمع الكثرة ، ولكل واحدة منها ثلاثة أقراء ، فيحصل في الأقراء الكثرة ، فحسن أن يستعمل جمع الكثرة في تمييز الثلاثة ؛ تنبيهاً على ذلك [ليدل على الكثرة المرادة ، والمعنى الملموح] " [٣] .

هذا فضلاً عن أن جمع الكثرة (قروء) أكثر في كلامهم من جمع القلة (أقراء) ، ولكثرته – كما يقول ابن الحاجب – استخف فوضع موضع "أقراء" ، وأيضاً

---

[١] أشار الألوسي – رحمه الله – إلى أن استخدام جمع القلة مكان جمع الكثرة
في قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن) ، فيه إشارة إلى أن الطلاق
ينبغي أن يقع على القلة . [انظر روح المعاني ١٣٣/٢] .

[٢] الكشاف ٣٦٦/١ ، وانظر البحر المحيط ١٨٦/٢ ، وشرح المفصل ٢٥/٦

[٣] روح المعاني١٣٣/٢، وما بين الحاصرتين من درة الغواص للحريري صـ٢٢٣،٢٢٢

فإن "أقراء" أثقل من "قروء" ؛ لأن فيه همزتين ، وهو أكثر بحرف ، وكان "قروء" ههنا حسناً ؛ لهذا العارض فيه [١] .

والله أعلم .

---

[١] انظر الإيضاح في شرح المفصل ٦١٣/١ ، وعبارته : " وكان قروء ههنا حسناً لهذا التعارض " ، والصواب – إن شاء الله تعالى – ما أثبته كما لا يخفى .

المسألة الثالثة

إضافة المائة إلى مفرد على خلاف القياس

وإضافتها إلى جمع على خلاف الاستعمال

من الأعداد التي تضاف إلى المعدود : "مائة" ، والعرب تقول : أقمت عنده مائة سنة ، ومائة سنين[١] .

وكلا الاستعمالين ورد في القرآن الكريم ، **فمن الأول** قوله تعالى : (في كل سنبلة مائة حبة)[٢] ، وقوله تعالى : (قال بل لبثت مائة عام)[٣]، وقوله تعالى: (فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)[٤] ، وقوله تعالى : (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) [٥] .

ومن الثاني قوله تعالى : (ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين وازدادوا تسعاً)[٦] ، في قراءة حمزة والكسائي وخلف بإضافة المائة إلى " سنين " ، بغير تنوين [٧] . وعلى كلا الاستعمالين يلزم الشذوذ .

---

[١] حكى ذلك الكسائي في معانيه صـ ١٨٦

[٢] البقرة/٢٦١

[٣] البقرة/٢٥٩

[٤] النور/٢

[٥] الصافات/١٤٧

[٦] الكهف/٢٥

[٧] انظر الإتحاف صـ ٢٨٩

أمـــا الاســـتعـــمال الأول ، وهـو إضـافة المائـة إلـى مفرد ، فيلـزم عليه الشذوذ من جـهة الـقياس ؛ لأن الـعدد المضاف – ومنـه المائـة – قياسـه أن يضاف إلى جمع ؛ تحقيقـاً للتناسب بين العدد والمعـدود ، كما نَصَّ على ذلك النحاة [١] .

لكنــه وإن كـان شـاذاً مـن جهـة القيـاس ، إلا أنــه مطـرد مـن جهـة الاستعمال[٢] ؛ لأن المحفوظ من لسان العرب المشهور – كما يقول أبو حيان[٣] – أن "مائة" لا يفسر إلا بمفرد مجرور .

ويقول ابن القواس : " ومميز المائة لا يكون إلا مفرداً " [٤] .

وقد ذكر النحاة في توجيه إضافة المائة إلى مفرد أن ذلك مراعاة لِلَّفظ ، إذ إنه لما كان لفظها مفرداً ، ناسب ذلك أن يكون ما تضاف إليه مفرداً ؛ تحقيقـاً للمطابقـة بـين العـدد والمعـدود ، كمـا أشـار إلـى ذلـك ابـن القـواس[٥] .

---

[١] انظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٠١/٢

[٢] من الملاحـظ أن اطـراد ذلـك مـن جهـة الاستعمـال إنمـا هـو فـي الاستعمـال الخاص بهذا العدد (مائة) – وكذلك "أَلْف" ومثناهما – ، مـن بيـن الأعـداد التي تضاف إلى المعدود ، وإلا فالمطرد فـي استعمالـهم عنـد إضافـة العـدد إنما هو إضافته إلى جمع ، نحو : ثلاثة أيام ، وثلاثة آلاف ، فإذا كان هذا العدد المضـاف هـو "مائـة" فالمطرد فـي استعمالـهم هـو إضافتـه إلـى مفـرد ، فـالاستعمال الـعام هنا مـطرد ، والاسـتعمال الـخاص مـطرد كذلك .

[٣] انظر البحر المحيط ١١٧/٦

[٤] شرح ألفية ابن معط ١١٠٥/٢ ، ١١٠٦

[٥] انظر المرجع السابق ١١٠٦/٢ بتصرف يسير .

وإذا كان مقتضى القياس هو تحقيق التناسب بين العدد والمعدود ، فإنه يمكن القول هنا بأنه لا شذوذ في إضافة المائة إلى مفرد في نحو قوله تعالى : (قال بل لبثت مائة عام) ، لا من جهة القياس ، ولا من جهة الاستعمال ، أما من جهة القياس ؛ فمراعاة لِلَفْظ "مائة" ، حيث إن لفظها مفرد ، فأضيفت إلى مفرد ، فتحقق التناسب المطلوب ، وأما من جهة الاستعمال ؛ فلأن "مائة" لم تضف في مطرد كلامهم إلا إلى مفرد .

هذا عن الاستعمال الأول ، أما عن الاستعمال الثاني ، وهو إضافة المائة إلى جمع في قراءة حمزة والكسائي وخلف (ثلاث مائةِ سنين) بالإضافة ، فيلزم عليه الشذوذ من جهة الاستعمال ؛ لأن المطرد في استعمالهم – كما سلف بيانه آنفاً – إنما هو إضافة المائة إلى مفرد ، لا إلى جمع .

قال ابن عقيل : " وورد إضافة المائة إلى جمع قليلاً ، ومنه قراءة حمزة والكسائي ... " [١] .

وقد وجه النحويون إضافة المائة إلى جمع في هذه القراءة بأن ذلك للتنبيه على الأصل ؛ إذ الأصل إضافة العدد إلى جمع ، كما سلف بيانه .

قال العكبري : " ويُقْرَأُ بالإضافة ، وهو ضعيف في الاستعمال ; لأن "مائة" تضاف إلى المفرد ، ولكنه حمله على الأصل ; إذ الأصل إضافة

---

[١] شرح ابن عقيل ٦٩/٤ باختصار .

العدد إلى الجمع ، ويُقوّي ذلك أن علامة الجمع هنا جَبْرٌ لِمَا دخل السَّنَةَ من الحذف ، فكأنها تَتِمَّةُ الواحد " [١] .

وعلى ذلك يكون قوله تعالى : (ثلاث مائةِ سنين) في القراءة السالفة قد جاء على المطرد في القياس – نظراً إلى معنى "مائة" ، حيث إن معناها جمع ، فأضيفت إلى جمع ، فتحقق التناسب المطلوب بين العدد والمعدود – ، الشاذ في الاستعمال ، وهو وإن شذ في الاستعمال ، إلا أنه لم يشذ في الفصاحة ؛ لوروده في قراءة سبعية متواترة ، ولذلك قال الشيخ الطاهر ابن عاشور : " وقد جاء تمييز المائة جمعاً ، وهو نادر ، لكنه فصيح " [٢] .

ولعل وجه فصاحته أنه جاء جمعاً ؛ للدلالةِ على التكثير، والتصريحِ بكثرة المعدود ، حيث لم يُكتف بالمفرد ، وإن كان المفرد في هذا الباب إذا أضيف إليه بمعنى الجمع ، من حيث إن قولنا : " عندي مائة درهم " معناه : مائة من الدراهم ، ومع ذلك لم يكتف بهذا المفرد الذي يؤدي عن الجمع ، بل أضاف المائة إلى الجمع ؛ ليرمز به إلى كثرة المعدود ، ولِيَدُلَّ على الجمع – الذي هو مراد المتكلم – بصيغة الجمع ، لا بصيغة المفرد – وإن دل هذا المفرد على الجمع .

وهذا هو الأصل في كلام العرب : أن يُدَلَّ بلفظ المفرد على

---

[١] التبيان في إعراب القرآن ١٠١/٢ ، وانظر البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١٠٦/٢

[٢] التحرير والتنوير ، الجزء القرآني الخامس عشر ، صـ ٣٠١

المفرد ، والمثنى على المثنى ، والمجموع على المجموع ، كما بينه النحويون [١] .

وبذلك يكون القرآن الكريم قد راعى لفظ المائة تارة فأضافها إلى مفرد، وراعى معناها تارة أخرى فأضافها إلى جمع ، جامعاً بذلك البلاغة من أطرافها .

والله أعلم .

---

[١] انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٤

خاتمـة

حمداً لله ، وصلاة وسلاماً على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، وبعد ، فأحسب أن هذا البحث قد أسفر عن عدة نتائج ، أبرزها :

أولاً – أن الشيء قد يأتي في اللسان العربي شاذاً عن استعمال عام في قضيةٍ ما ، لكنه يكون مطرداً في استعمال خاص ببعض أفراد هذه القضية ، كما رأينا في قضية الأعداد التي تضاف إلى معدودها ، فالاستعمال العام قد جرى بإضافة هذه الأعداد إلى معدودها مجموعاً ، حيث قالوا : ثلاثة رجال ، وثلاث نساء ، وعشرة أشهر ، إلا إذا كان هذا العدد المضاف هو لفظة "مائة" [١] ، فإن الاستعمال الخاص بهذا العدد قد جرى بإضافته إلى معدوده مفرداً لا مجموعاً ، حيث قالوا : مائة رجل ، ومائة امرأة ، وعلى ذلك جاء قوله تعالى : (مائة عام) ، و(مائة حبة) ، و(مائة جلدة) و (مائة ألف) ، وبذلك ينتفي القول بأن هذه الآية قد جاءت على خلاف المطرد في كلامهم ، إذ هي – عند التحقيق – وإن جاءت على خلاف المطرد في استعمالهم العام ، الذي جرى بإضافة العدد إلى معدوده مجموعاً ، لكنها جاءت على المطرد في الاستعمال الخاص بـ "مائة" ، حيث لم يضيفوها في مطرد كلامهم إلا إلى مفرد، فالاستعمال العام مطرد، والاستعمال الخاص مطرد كذلك .

ثانياً – أن الأسلوب القرآني قد يخالف ما كثر في استعمالهم من وجه، لكنه يوافق ما كثر استعماله في كلامهم من وجه آخر ، كما رأينا في قوله

---

[١] وكذلك "ألف" ، ومثناهما .

تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ، فهذا مخالف لما كثر في كلامهم من إضافة الثلاثة وأخواتها إلى جمع قلة ، لا إلى جمع كثرة، لكنه موافق لما كثر في كلامهم من جهة أخرى ، وهي أنهم يستعملون – بكثرة – جمع الكثرة في موضع جمع القلة ، وقد رصد البحث وجه استعمال جمع الكثرة في الآية الشريفة مكان جمع القلة (أقراء) ، وبَيَّنَ كيف أن فيه من الخفة ما ليس في جمع القلة ؛ لاشتماله على همزة واحدة ، بخلاف جمع القلة الذي يشتمل على همزتين، هذا فضلاً عن أن "قروء" دار على ألسنتهم أكثر من "أقراء" ، فلكثرته استخف، فوضع موضع "أقراء" ، كما سلف بيانه[١] .

ثالثاً – أكد هذا البحث ما سبق تقريره في بحث : " التبيان في توجيه ما خالف القياس الصرفي في القرآن" ، من أن المراد بالشاذ – نحوياً أو صرفياً – الوارد في القرآن إنما هو ما جاء على خلاف المطرد في القياس، أو المطرد في الاستعمال، لكنه ليس على خلاف الفصاحة ، بل هو في غاية الفصاحة ، ونهاية البيان ؛ لأن الأسلوب القرآني نسيج وحده ، وهو وحده معيار الفصاحة والبيان ، وعلى ذلك فلا حرج في إطلاق وصف الشذوذ على ما جاء في القرآن الكريم مفارقاً ما عليه بقية بابه ، فلا تضر العبارات إذا عرف الاصطلاح منها .

وقد كشف البحث – بقدر ما وفق الله وأعان – عن وجه فصاحة بعض ما جاء في القرآن الكريم على خلاف المطرد في القياس ، أو

---

[١] انظر صـ ٥١

الاستعمال ، وبيَّنَ كيف أن الأسلوب يشذُّ في كلامهم ، فإذا استعمل في القرآن الكريم ظهرت فصاحته .

ولذلك أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن ، لا خلاف في ذلك .

وبعد ، فلا أدعي أنني بلغت الغاية في بحثي هذا ، فالكمال لله وحده، وما هذا العمل إلا جهد متواضع، قام به المفتقر إلى رضا ربه؛ تبياناً وتوجيهاً لما وقع في القرآن الكريم مما يسميه النحويون شاذاً .

أسأل الله وحده أن يجعل لهذا العمل من الصواب والسداد والقبول عنده نصيباً ، وأن يجعل أعمالنا كلها صالحة ، وأن يجعلها لوجهه خالصة ، وألا يجعل لأحد فيها شيئاً ، إن ربي غني كريم .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد،

وعلى آله وصحبه أجمعين .

الفقير إلى ربه راضي رزق

عبد الله أحمد أحمد طلبة

فهرس المراجع

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ أحمد الدمياطي، الشهير بالبناء ، رواه وصححه وعلق عليه علي محمد الضباع ، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي بمصر .

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ، تحقيق د . رجب عثمان محمد ، ومراجعة د . رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٣- أسرار العربية لابن الأنباري ، دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٤- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق د .عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨م .

٥- أمالي ابن الشجري ، تحقيق د . محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

٦- الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمودي ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م .

٨- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، المسمى : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، بدون .

٩- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، د . موسى بناي العليلي ، الجمهورية العراقية ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، بدون .

١٠- البحر المحيط لأبي حيان ، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

١١- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، ومراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

١٢- التبصرة والتذكرة للصيمري ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين ، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

١٣- التبيان في إعراب القرآن للعكبري ، المكتبة التوفيقية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

١٤- التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس ، بدون .

١٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م .

١٦- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر ، بدون .

١٧- التعريفات للجرجاني ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م .

١٨- التفسير الكبير للفخر الرازي = مفاتيح الغيب ، دار الكتب العلمية ، طهران ، الطبعة الثانية .

١٩- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

٢٠- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة ، ١٣٥٩هـ / ١٩٤٠م .

٢١- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار الفكر ، بدون .

٢٢- حجة القراءات لأبي زرعة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .

٢٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٩/١٩٧٩م .

٢٤- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، الفجالة – القاهرة بدون .

٢٥- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ، تحقيق الشيخ على معوض ، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والدكتور جاد مخلوف جاد ، والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ /١٩٩٤م .

٢٦- ديوان الأفوه الأودي ، تحقيق د. محمد التونجي ، دار صادر ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .

٢٧- ديوان حسان بن ثابت ، دار صادر ، بيروت .

٢٨- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي ، دار التراث – القاهرة ، بدون .

٢٩- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق د . شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، بدون .

٣٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد المسمى : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، دار التراث بالقاهرة ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

٣١- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ، تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق ، دار المأمون للتراث – دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .

٣٢- شرح الأشموني (بحاشية الصبان) على ألفية ابن مالك ، دار الفكر، بدون .

٣٣- شرح ألفية ابن معط لابن القواس ، تحقيق د. على موسى الشوملي، مكتبة الخريجي - الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .

٣٤- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، تحقيق د . عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، بدون .

٣٥- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .

٣٦- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق د . صاحب أبو جناح ، بدون .

٣٧- شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق د. يوسف حسن عمر، دار الفكر العربي ، بدون .

٣٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام ، تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، المسمى : منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م .

٣٩- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق د . عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .

٤٠- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون .

٤١- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م .

٤٢- صحيح مسلم ، تحقيق د. محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢م .

٤٣- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، للشيخ محيي الدين عبدالحميد المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، بدون .

٤٤- القاموس المحيط للفيروزابادي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .

٤٥- القياس في اللغة العربية ، د. محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م .

٤٦- القياس في اللغة العربية ، للإمام الشيخ محمد الخضر حسين ، إعداد وضبط على الرضا الحسيني ، الدار الحسينية للكتاب ، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م .

٤٧- الكتاب لسيبويه ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، الهيئة المصرية للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م .

٤٨- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري ،مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة ، ١٣٢٩هـ/١٩٧٢م.

٤٩- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، ودار الفكر ، دمشق – سورية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

٥٠- لسان العرب لابن منظور ، دار المعارف ، بدون .

٥١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .

٥٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ، تحقيق المجلس العلمي بفاس ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

٥٣- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، تحقيق/ محمد أحمد جاد المولى ، وآخرون ، دار التراث بالقاهرة ، الطبعة الثالثة بدون .

٥٤- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تح د . محمد كامل بركات، دار الفكر – دمشق ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

٥٥- معاني القرآن للفراء ، تح / أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠م .

٥٦- معاني القرآن للكسائي ، أعاد بناءه الدكتور/ عيسى شحاتة عيسى ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، عبده غريب ١٩٩٨م .

٥٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .

٥٨- المفصل في علم العربية للزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، بدون .

٥٩- المقتصد في شرح الإيضاح ، للإمام عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د . كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م .

٦٠- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، للشيخ محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث بالقاهرة ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .

٦١- النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل على محمد الضباع ، شيخ عموم المقارئ بالديار المصرية ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان.

٦٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، شرح وتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، ود. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م .

محتويات البحث

الموضوع
مقدمة .....
المبحث الأول : الشذوذ في باب النواسخ .....
المسألة الأولى: مجئ اسم كان نكرة وخبرها معرفة شذوذاً
المسألة الثانية : إعمال "ما" النافية على خلاف القياس .....
المسألة الثالثة : إعمال "إن" مخففةً شذوذاً .....
المبحث الثاني : الشذوذ في باب الحال .....
وقوع المصدر المنكر حالاً شذوذاً .....
المبحث الثالث : الشذوذ في باب حروف الجر .....
دخول "رُبَّ" على مستقبل شذوذاً .....
المبحث الرابع : الشذوذ في باب أفعل التفضيل .....
إضافة أفعل التفضيل المسند إلى جمع ، إلى نكرة ، بالإفراد على خلاف القياس .....
المبحث الخامس : الشذوذ في باب إعراب الفعل .....
المسألة الأولى : إهمال "إنْ" الشرطية شذوذاً .....
المسألة الثانية : دخول لام الأمر على فعل الفاعل المتكلم والمخاطب شذوذاً .....
المبحث السادس : الشذوذ في باب العدد .....
المسألة الأولى : إضافة الثلاثة إلى مفرد شذوذاً .....
المسألة الثانية : إضافة الثلاثة وأخواتها إلى جمع كثرة – مع

وجود جمع قلة – شذوذاً .....
المسألة الثالثة : إضافة المائة إلى جمع شذوذاً .....
الخاتمة .....
فهرس المراجع .....
محتويات البحث .....